

الرويعي: تقرير «التعليمية» عن البعثات في الجامعة و«التطبيقي» بعد شهر من الآن



د. خليل عبدالله



د. عودة الرويعي

قال رئيس اللجنة التعليمية النائب د. عودة الرويعي ان اجتماع اللجنة الخاص بالتحقيق في البعثات والتعيينات في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تطرق الى الحرص على وقف التجاوزات الأكاديمية في الصروح العلمية.

وأوضح الرويعي في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة انه تم بحث خطة العمل لاهمية عمل لجان التحقيق في التجاوزات بما يتوافق مع رسم السياسة العامة للدولة وانصاف المستحقين في التعيينات في كل من الجامعة والتطبيقي، لافتا الى ان الاجتماع ناقش فلسفة البعثات في الكويت لكل من الجامعة والتطبيقي وتم تقسيم الاجتماعات الى اسبوعية لكل من الجامعة والتطبيقي كل على حدة. وأضاف الرويعي ان اللجنة تحرص على دعوة الشاكين والمضربين من لجان الكليات

الأكاديمية وفلسفتها التي تعتبر النواة، لافتا الى انه تم سلب سلطة الاقسام العلمية منذ 2011 من قبل مجلس الكليات. وقال الرويعي: حضر وكيل التعليم العالي د.حامد العازمي الى الاجتماع وحضوره كان مهما بالنسبة لنا لرسم سياسة البعثات في الكويت، ونحن نأمل في اللجنة انصاف المظلومين من الابتعاث وارجاع الحقوق لهم. وأضاف: ندعو كل من لديه شكوى على الابتعاث ان يتقدم بها الى اللجنة، مشيرا الى انه وبعد انتهاء اللجنة من التحقيق في الابتعاث ستعرج على قضية التحقيق في التعيينات لكل من الجامعة والتطبيقي، وسنعمل على تحقيق اهداف اللجنة في نهاية التحقيق.

من جانبه، أكد مقرر اللجنة د.خليل عبدالله ان اللجنة قبلت اعتذار وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء ولم تقبل اعتذار القيادات في جامعة الكويت.

ومجلس الجامعة الخاص في البعثات، لافتا الى ان الاسبوع القادم سيكون الاجتماع مع التطبيقي، وأشار الى ان كتابة التقرير ستكون بعد شهر من اليوم فيما يخص البعثات لكل من الجامعة والتطبيقي، موضحا انه بعد ذلك ستقوم اللجنة في بحث التعيينات لكل من الجامعة والتطبيقي في الشهر الذي يليه. وشدد الرويعي على ضرورة عودة هيبة القسم العلمي بقوة القانون ليكون للنسب المكتاة المفترضة لرسم السياسات



مرزوق الغانم

الغانم يهنئ نظيرته في الإكوادور بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية الإكوادور جابريل ريفانديريا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

الخرينج يهنئ الخرافي بذهبية الفروسية



مبارك الخرينج

في الأداء المخلص وتمثله المشرف والتميز للكويت أثناء البطولة. وتمنى الخرينج من الله العلي القدير ان يمهده بعون من لدنه ويديم عليه توفيقه لمواصلته مسيرته العطاء والإنجازات والبطولات لإعلاء ورفعة راية الكويت خفاقة بين الأمم في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي عهد الأمين..

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالفارس الكويتي علي الخرافي لحصوله على المركز الأول والميدالية الذهبية في بطولة «نيومين» الدولية للفروسية - فئز جوائز - التي أقيمت في هولندا. وبعث الخرينج برسالة تهنئة للفارس الخرافي، معربا من خلاله عن كامل فخره واعتزازه وتقديره بتميزه

الطريجي: ما أسماء أعضاء اللجان بالطب المساعد؟

واسم القسم الذي درسوا فيه واسم الأستاذ المشرف عليهم؟



د.عبدالله الطريجي

الطبية في كلية الطب المساعد - جامعة الكويت؟
5- كم عدد الطلبة الذين اكملوا برنامج الماجستير في قسم المختبرات الطبية في كلية الطب المساعد - جامعة الكويت وما أسماؤهم؟
6- كم عدد الطلبة الذين لم يكملوا برنامج الماجستير في قسم المختبرات الطبية في كلية الطب المساعد - جامعة الكويت؟
7- كم عدد الطلبة الذين تم ابتعاثهم إلى الخارج منذ تولى د.علي دشنتي منصب مساعد العميد للشؤون الأكاديمية واسم الجامعات التي تم ابتعاثهم لها

وجهه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى طالب فيه تزويده بالآتي:
1- ما المناصب الإدارية التي شغلها د.علي دشنتي في كلية الطب المساعد - جامعة الكويت؟
2- ما أسماء أعضاء اللجان والتعيينات والبعثات في كلية الطب المساعد - جامعة الكويت؟
3- من هو العميد المساعد لشؤون الطبية لكلية الطب المساعد - جامعة الكويت؟
4- ما شروط القبول لبرنامج الماجستير في قسم المختبرات

الهرشاني: عدم حسم الملف السوري يسهم في نشأة المنظمات الإرهابية

التعاون الخلجي باليقظة والحرز لأن داعش ومن يقف وراءه يريدون زعزعة أمن الخليج واستقراره، مشددا على وحدة دول الخليج ووقوفها خلف قادتها وأن ذلك سيؤثر في الفرصة على كل من يضم شرا لهذه البلدان الآمنة المستقرة. وأدان الهرشاني التفجيرات الأخيرة التي تعرض لها مسجد عسير في السعودية، مشيرا الى أن مثل هذه المؤامرات لا تزيد دول مجلس التعاون الخليجي الا تماسكا وترابطا.

نظام لا يتورع عن استخدام الأسلحة المحرمة، خصوصا أن نظام بشار استخدم جميع الوسائل المحرمة مثل الاسلحة الكيماوية والبراميل المتفجرة. وذكر الهرشاني أن داعش لا يمكن أن يقوم بما يقوم به إن لم يكن مدعوما من استخبارات تمكنه من أداء دوره لخدمة مصالح بعض الدول، مطالبا بمعالجة الأمور في المنطقة من جذورها بدلا من ترك داعش يسرح ويمرح في العراق وسورية. وطالب الهرشاني دول مجلس

ربط رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب حمد الهرشاني بين طي الملف السوري والقضاء على تنظيم داعش، مؤكدا أن ترك الوضع السوري مفتوحا على مصراعيه وعدم حسمه ساهم في نشأة منظمات اإرهابية مثل داعش وسواه. وقال الهرشاني في تصريح للصحافيين ان داعش استطاع أن يستقطب الشباب المغر به مستغلا الظلم الواقع على الشعب السوري الذي يتعرض لإبادة بربرية من



حمد الهرشاني

نواب لـ «الأنباء»: «الذمة المالية» يحصن المسؤول من الشبهات

ضرورة ان يكون تقديم الذمة المالية اجباريا والزاميا. وقال موسى انه ينبغي على كل شخص مسؤول في الدولة تقديم اقرار بذمته المالية حتى يبعد نفسه واسرته عن أي شبهة مالية، لافتا الى ان هيئة مكافحة الفساد لن تستطيع السيطرة على الوضع الحالي الا بتلك القرارات. ويذكر ان مجلس الامة اقر المرسوم بقانون بإنشاء هيئة مكافحة الفساد في المجلس المبطل الثاني وحمل الرقم 24 لسنة 2012، ويتضمن الاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، كما حدد عدة اختصاصات للهيئة منها تلقي اقرارات الذمة المالية وتشكيل لجان لفرض تلك القرارات، والتفتيشات الخاصة بتلك الاحكام.

الحريجي: من القوانين الرائدة ويحد من تلاعب المسؤولين
الحوية: اعتماد معايير الكفاءة في تعيين القياديين
موسى: تقديم إقرار الذمة المالية ينبغي أن يكون إلزاميا

المشاريع مما يؤخر تطور البلاد، وقال ان القانون تم تطبيقه في كثير من الدول المتقدمة بهدف التحصين من الشبهات. وقال النائب د.محمد الحوية ان الكشف عن الذمة المالية من القوانين الضرورية والتي تحافظ على المال العام وتهدف الى تمكين ورصد جميع الاموال التي تأتي من طريق غير مشروع، داعيا جميع النواب الى اصدارها بتقديم كشف عن ذمتهم المالية. وطالب الحوية هيئة مكافحة الفساد بالآخذ بعين الاعتبار والمعايير والضوابط في تعيين الكفاءات الوطنية، ذات الخبرة والنزاهة ونظافة اليد. بدوره أيد النائب ماجد موسى هذا القانون مشددا على



ماجد موسى



د.محمد الحوية



سعود الحريجي



سيف العازمي

جلب الاموال بطرق غير مشروعة. وأضاف الحريجي ان هذه التجاوزات قد تتسبب في تأخير الكثير من المشروعات الكبرى في البلد والتي من شأنها الدفع بعجلة التنمية السليمة والتجاوزات المالية او تلاعب في مناقصات تلك

يتقدم بكشف عن ذمته المالية في أقرب وقت. من جانبه أكد النائب سعود الحريجي ان القانون من القوانين الرائدة والشريفة والتي تعمل على الحد من الكثير من الظواهر السلبية والتجاوزات المالية وتلاعب المسؤولين من حيث

الغانم في تقديم كشف عن ذمته المالية الى هيئة مكافحة الفساد، مشددا على اهمية هذا القانون الذي يهدف الى الحفاظ على المال العام ومكافحة الكسب غير المشروع والوقاية كذلك من الفساد بكل صورته واشكاله. وقال العازمي انه سوف

سيف: «الذمة المالية» يحافظ على المال العام ويكافح الكسب غير المشروع

ناصر الوقيت رجب بعض اعضاء مجلس الأمة بقانون انشاء هيئة مكافحة الفساد الذي يندرج تحته الكشف عن الذمة المالية، مؤكدا ان هيئة محصن الشخص من التشكيك والشبهات، ويهدف الى العمل على حماية الاموال العامة بصورة مباشرة. وقالوا في تحقيق اجرته معهم «الأنباء» ان هذا القانون يكشف مصادر جميع الاموال غير المشروعة أو مجهولة المصدر، مشيدتين باصدار مجلس الامة قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد واصدار لائحته التنفيذية. وفي هذا السياق، أشاد النائب سيف العازمي بخطوة رئيس مجلس الأمة مرزوق

في ردها على سؤال لطنا حول قيام رؤساء مجالس الإدارات بسحب وتحويل الودائع

الصبيح: وزارة الشؤون لم تزود أياً من الجمعيات التعاونية بكتاب يجيز لها فتح حسابات في البنوك الأجنبية

لما لهذا الترابط من أهمية في تحليل ظاهرة «التضخم التقديري» أو ارتفاع الأسعار ومعالجتها. وتهدف الغرفة من إصدار هذه الدراسة، أيضا الى قياس تنافسية «التجارة الكويتية» بالمقارنة مع المستويات المتقدمة والمحلية، لعل ذلك يحفز روح التحدي البناء. غير ان أول وأهم ما تهدف اليه الغرفة من إصدار هذه الدراسة هو التذكير بريادة الكويت التجارية في المنطقة والتنبية الى الدور المركزي الذي يلعبه المحور التجاري في مستقبل الاقتصاد الكويتي. ولا نقصد هنا أبدا ان «القطاع التجاري» هو القطاع الرائد أو البديل الاستراتيجي، بل نقصد ان تطوير كفاءة «المحور التجاري» هو شرط أساسي لقيام قاعدة صناعية ناجحة، ولتحويل السوق المالي الكويتي الى مركز مالي إقليمي وعالمي، فضلا عن توفير فرص عمل كريمة وكافية لأجيالنا، بل وتعزيز أمن واستقرار وطننا أيضا.

مواقعها بين 9 (الإمارات)، و40 (السعودية).
7- من حيث البنية التحتية والخدمات اللوجستية: احتلت الكويت المرتبة 38، وبعد سنغافورة (1)، وماليزيا (36)، وجميع دول مجلس التعاون عدا عمان (الإمارات 20، عمان 40).
8- من حيث البيئة الجمركية: الكويت 57، سنغافورة، ماليزيا 19، ودول مجلس التعاون بين 11 للإمارات و53 للسعودية.
9- من حيث البيئة التنظيمية: الكويت 60، سنغافورة، ماليزيا 18، دول مجلس التعاون بين 8 لعمان و49 للسعودية.
10- من حيث استخدام التكنولوجيا: الكويت 74، سنغافورة 3، ماليزيا 14، دول مجلس التعاون بين الأولى في العالم (الإمارات)، والمرتبة 42 لعمان.

المنازعات، وضوح التشريعات عموما، سلاسة التشريعات التجارية بشكل خاص.
8- استخدام التكنولوجيا: توفر التكنولوجيا، استخدام الشركات للتكنولوجيا، استخدام الحكومة للتكنولوجيا، التجارة السليمة إلكترونيا.
ولأغراض هذه الدراسة أيضا، تم استحداث مؤشر جديد لتيسير التجاري (Trade Facilitation Index)، صمم خصيصا لقياس أداء الكويت في مجال التيسير التجاري بالمقارنة مع 83 دولة أخرى من مختلف أنحاء العالم، وفق 24 مؤشرا رئيسيا و31 مؤشرا فرعيًا. ويعكس - بإيجاز شديد - تلخيص نتائج هذه المقارنة كما يلي:
6- من حيث الأداء العام لدولة الكويت في مجال التيسير التجاري: جاءت الكويت في المركز 60 (من أصل 84)، متخلفة في ذلك عن الأداء العالمي سنغافورة (1)، وأداء الاقتصادات الناشئة ماليزيا (23)، وأداء جميع دول مجلس التعاون التي تراوحت

يعتبر «التسهيل أو التيسير التجاري» أحد خمسة عوامل تحدد تكاليف التجارة لأي دولة، وهي: سعر الصرف، التعرف الجمركية، سهولة الوصول الى الأسواق، وبيئة العمل. ورغم أهمية هذا المصطلح، فإنه لم يجد حتى الآن التعريف الذي يحظى بإجماع الآراء، وفي إطار هذه الدراسة، تم تعريف «التيسير التجاري» بأنه سلسلة التدابير الرامية الى زيادة الترفقات التجارية للدولة وخفض تكاليف التجارة بها، من خلال تحسين الأداء في أربعة محاور رئيسية هي:
5- البنية التحتية والخدمات اللوجستية: الطرق، الموانئ، المطارات، سلسلة الإمداد، السكك الحديدية، الخدمات اللوجستية.
6- البيئة الجمركية: الإجراءات، التفتيش والفحص، زمن التخلص، الوثائق، الأحكام التنظيمية، العوائق، والرشوة.
7- البيئة التنظيمية: العبء الإداري والتنظيمي، قفض

المنتجات والسلع فيها انما يعزى بالدرجة الأولى والأهم الى ارتفاع أسعار المستوردات غير ان ما بقي حتى الآن في باب الاحتمال والتخمين هو مدى تأثير كفاءة النظام التجاري الكويتي على حجم وتكاليف التدفقات التجارية للبلاد، وبالتالي على مستوى أسعار المنتجات والسلع. لهذه الأهمية الختائية البعد قامت غرفة تجارة وصناعة الكويت بتكليف جهة بحثية محلية ومستقلة «Mena Intelligence» بدراسة مدى تأثير أداء النظام التجاري في الكويت على ظاهرة ارتفاع الأسعار وقد انتهت هذه الدراسة في ديسمبر 2013 الى القول ان تدني كفاءة تيسير التجارة في الكويت يضيف عنصرا تضخيميا بنسبة تتراوح بين 30% و35% من معدل التضخم السنوي، بمعنى ان معدل التضخم الفعلي في الكويت معزل التضخم الفعلي في الكويت والذي بلغ 3.2% عام 2012 كان او بنسبة 35.3% لو تحسنت سلسلة الإمداد والتموين (مؤشر التيسير التجاري) في البلاد.



همد الصبيح



محمد طنا

ما يلي: وفقا للرؤية الاقتصادية المستقبلية التي أطلقها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، تقوم الاستراتيجية التنموية للكويت على تطوير البلاد وتحويلها الى مركز مالي إقليمي ودولي، غير ان هذه الرؤية لا يمكن ان تتحقق ما لم تصبح الكويت مركزا تجاريا اقليميا ودوليا، فكل المراكز المالية المهمة في العالم نشأت في المدن التي رسخت مواقعها كعواصم للتجارة الدولية. ثمة توافق في الكويت على ان ارتفاع أسعار

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية همد الصبيح انه لا يجوز فتح أي حساب للجمعيات التعاونية الا بموجب كتاب صادر من الوزارة الى اتحاد البنوك او البنوك المحلية طبقا للمادة 62 من القرار الوزاري رقم «166/ت» لسنة 2012. وقالت الصبيح في ردها على سؤال للنائب محمد طنا حول افادته عن قيام رؤساء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية بسحب وتحويل وادع الجمعيات الى بنوك اجنبية، ان الوزارة لم تزود ايا من الجمعيات التعاونية بكتاب يجيز لها فتح حساب بالبنوك الأجنبية.

وأوضحت وزيرة الصبيح ان المادة السالفة الذكر تنص على انه تودع اموال الجمعية في البنوك الكويتية ولا يجوز السحب منها الا بتوقيع من رئيس مجلس الإدارة بالإضافة الى أمين صندوق الجمعية المجتمعين وكانت غرفة التجارة قد وجهت رسالة الى النائب محمد طنا تتعلق بالشأن ذاته وقد ورد فيها